Sari Hanafi (ed.)
Crossing Borders, Shifting Boundaries: Palestinian Dilemmas(*)
(Cairo: American University in Cairo, 2008). 163 p. (Cairo Papers in Social Science; vol. 29, no. 1)

عبور الحدود وتبدّل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية

مينو هيكسبور
الجامعة الأميركية في بيروت.

ـ ١ ـ

كتاب **عبور الحدود وتبدّل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية** هو إسهام قيِّم في الجهود الرامية لفهم المعضلات العديدة المتنوّعة التي يتعيّن على الجماعات الفلسطينية مواجهتها. ويقدم الكتاب نظرة معمّقة إلى التطورات والبُنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بالجماعات المذكورة، وإلى مجالاتها الاجتماعية والجغرافية، وكيف تغيّرت تلك المجالات بمرور السنين، والمشاكل التي نشأت، والمشاكل التي ولَّدها كل ذلك بخصوص هجرة العودة. ثمة جانب آخر أساسي في الكتاب، وهو معالجته للهويات المختلفة التي طوّرها الفلسطينيون في جميع أنحاء العالم منذ طردهم من بلدهم عام ١٩٤٨.

وإضافة إلى ما تقدم، يتناول الكتاب السنوات الستين من الانقسام والتهجير والاستيطان في أماكن بديلة، وانعكاس كل ذلك على إمكانية هجرة العودة. وغالباً ما يميل اللاجئون والسياسيون إلى اعتبار هجرة العودة «صيرورة طبيعية سلسة للعودة إلى الوطن» (ص ٢). والواقع أن هناك عدة جوانب معقّدة في عملية اتخاذ الناس لقرار العودة إلى «وطنهم» أو الاستقرار في مكان آخر، وتلعب تلك الجوانب دوراً مفتاحياً في النتائج التي تتأتى عن هجرة العودة.

ويرى ساري حنفي أنه، وبالإضافة إلى الجوانب الثقافية والاقتصادية ـ الاجتماعية التي تلعب دوراً في عملية الهجرة، فإن الاعتراف بحق العودة لا يقلّ أهمية عن حق اختيار الإنسان بين أن يعود أو ألّا يعود. فلا يمكن الفصل بين الجدل الدائر حول الأرض، وحول إيجاد حلّ معقول لمشكلة اللاجئين، وبين تاريخ هذا

(*) صدر الكتاب باللغة العربية تحت عنوان: **عبور الحدود وتبدّل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨) (٢٣٢ ص).

الجدل الذي بدأ مع اجتثاث الفلسطينيين من وطنهم عام ١٩٤٨.

ويعبِّر عنوان الكتاب **عبور الحدود وتبدّل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية** عن الفكرة المركزية التي يتضمنها، وهي تمثِّل على التوالي تداعيات سياسات الفضاءات الجغرافية، والرأسمال الاجتماعي والثقافي للفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، وذلك في ما يخصّ هجرة العودة. والجانب الذي يبرز دورُه في جميع الدراسات التي يضمّها الكتاب، هي العلاقة ضمن الشبكات القرابية والكيفية التي تسهِّل بها هذه الشبكات هجرة العودة. كما أن الكتاب يسعى إلى سبر الكيفية التي يقرّر بها الفلسطينيون الخيارات المتعلقة بمكان الهجرة وطريقتها، وهي خيارات تعكس الروابط الاجتماعية والقناعات الاقتصادية.

قدمت شيرين الأعرج دراسة تتناول تأثير النفي وسنوات عدم الاستقرار الستين التي تلت الطرد، في قرية الولجة المقسّمة على المنطقة الحدودية للقدس. وتسعى الدراسة إلى فهم التغييرات الاقتصادية ـ الاجتماعية عند مستوى من ما يزالون في المنطقة، وتلك المتعلقة بالموجودين في الشتات، وكيف تطورت العلاقات بين المجموعتين. لاحظت الباحثة ازدياد الشعور بالفردية، وتراجع العمل الزراعي. فقد تنامت الحاجة لدى السكان إلى العمل خارج القرية في المدن القريبة، نظراً إلى مصادرة إسرائيل لأراضيهم. كما لحق التغيير بالبنى الاجتماعية أيضاً. فقد خسرت الحمولة بمفهومها التقليدي الجزء الأعظم من تأثيرها. وقد سهل هذا التغييرَ انفصالُ العائلات وانقسامُها، إضافة إلى اضطرار العديد من السكان إلى العمل خارج القرية أو خارج المنطقة. كما فقد السكان بعض مشاعر التضامن مع مجتمعهم، وارتقت مكانة المرأة ارتقاءً فعلياً بعد أن تعلّمت وبدأت تضطلع بدور أكبر في عملية صنع القرار.

أما العلاقات مع الموجودين في الشتات، فقد استمرت على ما كانت عليه، بل اتسعت أيضاً بمرور السنوات لتشمل أولئك الذين تركوا القرية. وتُبيِّن الأعرج أن العلاقات بين سكان القرية وأولئك الموجودين في الشتات كانت بين الأقرباء من الدرجة الأولى أقوى منها بين الأقرباء من الدرجة الثانية، في حين أن العلاقات بين الأقرباء من الدرجة الثالثة كادت تتلاشى.

وبالنظر إلى تاريخ قرية الولجة المعقّد بين العائلات وضمنها، وإلى الاحتلال والحرب وانهيار البنى الاجتماعية التقليدية، نجد حالياً أن بعض عائلات القرية يحارب بعضها بعضاً، في حين تشكِّل عائلات أخرى تحالفات «جديدة». لكننا نجد أيضاً أن الشعور بالانتماء والارتباط بأرض «الوطن» يبدو قوياً بين أهل القرية الذين يعيشون خارجها. فغالبية هؤلاء يشعرون بدافع قوي إلى العودة نهائياً إلى القرية عندما تسمح لهم القوانين بذلك.

وقد توصلت ماري توتري (Mary Totry) إلى نتائج مماثلة بعد دراستها قرية برطعة المقسّمة بين الأردن وإسرائيل منذ

عام ١٩٤٩. وتقسم الحدود الفاصلة القريةَ إلى شطرين. وتبيّن توتري تأثير التاريخ في تشكيل الهوية ووجهات النظر، حيث تلعب كلٌّ من الأطر الزمنية والأصل دوراً. فقد شهدت برطعة الغربية، الواقعة داخل الجانب الإسرائيلي من الحدود تغييرات كبيرة، بنيوية وسياسية، واجتماعية واقتصادية. أما سكان برطعة الشرقية، الموجودة داخل الجانب الأردني/ الفلسطيني من الحدود، فقد تمكّنوا على نحو أفضل من الحفاظ على البنى السياسية والدينية والاجتماعية الخاصة بهم، وعلى لغتهم وتقاليدهم.

كانت الفروقات الأساسية التي تطورت بين جزأي القرية خلال الفترة ١٩٤٩ ــ ١٩٦٧، تتصل بمستويات المعيشة، والحركية (Mobility)، إضافة إلى التغييرات التي طرأت داخل المجالات التعليمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وأدى اختلاف المنظومات القانونية والسياسية والاجتماعية التي كان يعتمد عليها كلٌّ من جزأي القرية، إضافة إلى عدم المساواة بينهما، إلى خلق جو مشحون بالتوتر بين الجزأين، رافقه عدم التفهُّم الكافي لموقف «الآخرين». ولم يلق توحيد جزأي القرية بعد عام ١٩٦٧ نجاحاً. فقد أدت التباينات التي تطورت إلى إثارة مشاعر «الشك والاغتراب بينهم» (ص ٣٧). هذا، بالإضافة إلى العداوات ومشاعر التفوّق. وكانت النتيجة أن اتفق الطرفان على العيش منفصلَيْن، والتوقف عموماً عن محاولة إيجاد مجالات اجتماعية مشتركة.

ـ ٢ ـ

وفي ما يتعلق بنظريتَي التباعد (برطعة الشرقية) والتقارب (برطعة الغربية)، تبيّن الدراسة أن جزأي القرية كليهما تبنَّيا استراتيجية مختلفة. فخلال فترة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ ــ ١٩٩٣)، برزت ظاهرة تحمل مفارقة، وذلك عندما أعيد تأكيد الهوية الإسرائيلية للفلسطينيين داخل إسرائيل، في الوقت نفسه الذي نشطت فيه بينهم صيرورة «فلسطينيتهم» (Palestinianization). في عام ٢٠٠٣، أدى إنشاء جدار الفصل العنصري إلى جعل برطعة الشرقية تابعة اقتصادياً لبرطعة الغربية، ممّا أعطى برطعة الغربية قدراً معيناً من التحكم والسيطرة على برطعة الشرقية، وهو ما ترك، وللمرة الثانية، تأثيراً مدمراً على الصلات الاجتماعية بين جزأي القرية.

والأمر اللافت على نحو استثنائي، بالنسبة إليّ، في حالة قرية برطعة، هو تأثير الانفصال الطويل والانقسام والتمزّق، الذي أدى إلى تآكل تماسك جزأي القرية. فعندما يتعرّض الناس خلال عدة سنوات وأجيال عديدة لوضع ما معيّن، فإنهم يتكيّفون مع هذا الوضع، ممّا يدفعني إلى التساؤل عمّ إذا كان ذلك يشكّل أسلوباً للتطهير العرقي، يتم بموجبه تقسيم شعب ما إلى مجموعات يجري إضعافها لتتلاشى في النهاية بصفتها «مجموعة» موجودة. وهذا بالطبع لا يتصل فقط بقرية برطعة، بل يثير المشكلة بالنسبة إلى «المجتمع الفلسطيني» ككل.

يعرض كلٌّ من الأعرج وتوتري

المشاكلَ الناجمة عن تمزيق مجتمع ما على نحو مستمر، وعلى مدى طويل. وتبدو تأثيرات «قاعدة فرِّق تسد» واضحة في الدراستين، بل إنها تغدو أكثر سوءاً، نظراً إلى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها مجموعات معيّنة من السكان كانت سابقاً تشكّل جزءاً من المجتمع نفسه الذي يعتمد عليها في الوقت الراهن. كما تبرز هذه الظاهرة أيضاً في الدراسة التي قدمها سيدريك باريزو (Cédric Parizot)، حيث نجد أن بدو النقب اكتسبوا سلطة اقتصادية على مجال جغرافي واجتماعي معيّن نتيجة الحدود والحواجز التي فرضت عليهم.

يحلل سيدريك باريزو حالات التبادل عبر الحدود التي كانت تجري خلال السنوات الخمسين الماضية بين بدو النقب وأقربائهم وأفراد شبكاتهم الذين تحوّلوا إلى لاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن بعد نكبة ١٩٤٨. في هذه الحالة، تلعب علاقات القوة التي تطورت ضمن الشبكات دوراً أساسياً. فالبدو يلعبون دوراً مفتاحياً في التشبيك عبر الحدود، نظراً إلى أنهم طوّروا معارف (Contacts) من بين أفراد السلطة على جانبي الحدود، وفي المراكز المختلفة ضمن الشبكات. ومن الطبيعي أن يمنحهم ذلك نفوذاً على آخرين ضمن الشبكة، وهو ما من شأنه تسهيل نشوء التباينات عند المستويين الاقتصادي ــ الاجتماعي والسياسي.

والأمر الذي لفت انتباهي هنا أيضاً هو تأثير القوة الإسرائيلية في الشبكات. فهذه القوة تسهِّل نشوء تلك الشبكات، وتضع لها حدوداً في الوقت ذاته، ما يؤدي إلى توسيع هوة التباين بين مختلف أفراد الشبكات الفلسطينية. كما يجبر الأشخاص على السعي إلى إيجاد أساليب للتشبيك تمكّنها من تجاوز الظروف الصعبة والقمع. ونجد في الوقت نفسه أن الجهة التي تمارس القمع تستطيع التحكّم بتلك الشبكات، ووضع حدّ لها بحيث تناسب مصالحها الخاصة. وخلال تلك العملية، يتحوّل بدو النقب إلى ضحايا للمجتمعَيْن اللذين يتعاطون معهما: فالمجتمع الإسرائيلي يشكّك في ولائهم، كما يساور الفلسطينيين في الخارج الشعور نفسه إزاءهم. وهو ما من شأنه جعل المجتمع البدوي تركيبة قوة «غير مرغوب فيها» ولا غنى عنها، في الوقت نفسه. وهذا بدوره يثير سؤالاً يتعلق بالكيفية التي يرتبط بها ذلك بهجرة العودة، فالوضع قد يتغيّر، وقد تضطر البنى الاقتصادية ــ الاجتماعية والسياسية «الطبيعية» إلى الحلول محل البنى التي تشكّلت كجزء من عملية الحفاظ على البقاء.

ـ ٣ ـ

ويسلط محمد كامل درعي الضوء على جانب آخر لا يقلّ أهمية، وهو الجانب الذي يتناول «القرابة كأحد مصادر الهجرة»، وتحديداً وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. تناوُل موضوع الفلسطينيين في لبنان لا يتصل فقط بوضعهم كلاجئين، بل بوضعهم كمهاجرين أيضاً، لأنهم هاجروا إلى لبنان ومن لبنان طوال سنوات عدة، ونتيجة تحولات اقتصادية ــ اجتماعية وسياسية جرت داخل لبنان أو داخل دولة

ثالثة يقيمون فيها. ومع أن الهجرة الطوعية للفلسطينيين، من لبنان إلى دولة أخرى، وهجرة العودة لاحقاً إلى لبنان، تشكّل جزءاً من صيرورة الهجرة العامة ضمن المجتمع اللبناني، فإن الفلسطينيين لا «يتمتعون بحرية الحركة ذاتها»، كما أنهم «محرومون من الجنسية ومن جواز السفر» (ص ١٠٠).

ويوضح درعي أنه بالنظر إلى الوضع غير المستقر، لا يجد العديد من الفلسطينيين أي منظومة اجتماعية قانونية يمكن لهم الاعتماد عليها، سوى أفراد عائلتهم. وهناك جانب آخر للهجرة، وهو، كما لا يخفى، لمّ شمل العائلة. وتبيّن دراسة درعي كيف تلعب شبكات القرابة دوراً أساسياً في تأمين المعلومات للأشخاص الراغبين في الهجرة، وفي الوقت نفسه، تُعنى الشبكات المذكورة بدمج المهاجرين ضمن المجتمع المضيف. كما تؤمن شبكات القرابة الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف الهجرة.

ويركّز درعي على الهجرة أكثر مما يركّز كلٌّ من باريزو وتوتري. ففي حين يصف باريزو وتوتري المجتمعات والتغييرات التي تطرأ عليها، يتعمّق درعي على نحو أفضل في الخيارات التي يتخذها الفلسطينيون بالهجرة أو بعدم الهجرة، وفي العوامل التي تؤثر في هذا القرار. وعندما أربط بين عمل درعي وعمل كلٍّ من باريزو وتوتري، يظهر كيف أن هجرة العودة تصبح أكثر تعقيداً بكثير عندما يعود الفلسطينيون إلى فلسطين. فهي في هذه الحالة لا تعني فقط أسباباً ومصاعب شبيهة بالتي ذكرها درعي، بل يضاف إليها تعقيدات بنى المجتمعات التي عانت تواصل الضغوط والاحتلال والافتقار إلى الأمان.

وفي حين تتناول الدراسات التي تطرقنا إليها آنفاً مجتمعات معيّنة ككل متكامل، تستعرض تمارا تميمي في دراستها قصصاً جمعتها من أفواه شباب فلسطينيين كانوا قد ولدوا في الولايات المتحدة، وهاجروا عائدين إلى الضفة الغربية. فحين كان الأهل الفلسطينيون في الولايات المتحدة، كانوا محافظين بالمقارنة مع الأهل غير العرب، بسبب خشيتهم من فقدان هويتهم الثقافية والقومية. وكانت النتيجة أن ضعفت العلاقات بينهم وبين غير العرب. لقد كان يسكنهم هاجس الخوف من تعرُّض شرف العائلة للخطر، وبخاصة نتيجة سلوك إناث العائلة. وللحيلولة دون حدوث ذلك، كان الأهل الفلسطينيون يتصرّفون بأسلوب أكثر محافَظة في أثناء وجودهم في الولايات المتحدة. وعندما انتقل الشباب إلى العيش في الضفة الغربية، عاش معظمهم حرية شخصية أكبر، فلم يعد هناك الكثير من القواعد والقيود، ولم يعد أهلهم يتحكّمون بتصرفاتهم كالسابق، نظراً إلى وجود ضوابط اجتماعية ضمن مجتمع يعكس قيمهم ومعاييرهم.

لكن الشباب الفلسطينيين ــ الأمريكيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، يعانون بعض الصعوبات في التأقلم مع حياة القرية. هذا، بالإضافة إلى أن أهل القرية يجدون صعوبة في تقبّل مهاجرين متأثرين بالمجتمع الأمريكي.

وقد طوّر الشباب العائدون ثقافة فرعية خاصة بهم في الضفة الغربية، وأسسوا محطة إذاعية تبث برامج تناسب احتياجاتهم وتطلّعاتهم.

اللافت في هذه الدراسة هو أن العديد من هؤلاء الشباب العائدين أصبحوا أكثر تديناً بمجرد عودتهم إلى فلسطين. وتُظهر التطورات الأخيرة أن مبدأ عبور الحدود القومية (Transnationalism) يتنامى عندما «يحافظ الناس على روابطهم في أكثر من بلد أو دولة قومية، وعلى أكثر من هوية» (ص ١٢٨). تمدّنا دراسة تميمي بنظرة أكثر عمقاً إلى مشاكل الشباب الفلسطينيين الذين نشأوا في الخارج ثم عادوا إلى أرض الوطن. كما تسهم الدراسة في فهم المشكلات المحددة التي تعانيها هذه الفئة العمرية ومعالجتها.

ـ ٤ ـ

في الفصل الأخير من الكتاب، يتناول حنفي المسائل المرتبطة بهجرة العودة، سواء أكانت عودة حقيقية أو افتراضية (Virtual Return). ويناقش حنفي مدى فاعلية برنامج «نقل المعرفة عبر المغتربين» (Transfer of Knowledge through Expatriate Nationals) (TOKEN) الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفاعلية الشبكة الإنترنتية لربط العلماء والخبراء المغتربين الفلسطينيين مع الداخل (Palestinian Scientists and Technologists Abroad) (PALESTA). فالارتباط عن طريق الإنترنت بشبكة من نوع PALESTA، يثير سؤالاً ذا طابع عام: كيف تسهم شبكة الإنترنت في العودة الافتراضية وفي ربط الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، وكيف يسهم ذلك في خلق مشاعر الانتماء وفي تشكيل الهوية؟ في حالة الفلسطينيين الذين يشكّل مجالهم الجغرافي مركز ثقل ضعيف، يمكن للربط الافتراضي أن يتبوأ موقعاً مهماً. فهذا الربط يُظهر أن «الفضاء الافتراضي [...] يروّج للإمكانات الجديدة من تأصيل للثقافة والهوية المحليتين، معزّزاً بذلك هوية إثنية وبطريقة تتجاوز غالباً قيود المجتمع» (ص ١٤٩). وتكتسب تلك الفكرة أهمية خاصة في مجال الحفاظ على الهويات الفلسطينية، بما أن الافتقار إلى وجود أرض وطن، إضافة إلى عدم الشعور بالانتماء، يحملان في طياتهما خطر تلاشي تلك الهوية على المدى الطويل. التواصل عبر الإنترنت يعترض، جزئياً، مسار هذه النزعة، أو يكبح جماحها على أقل تقدير. وفوق ذلك، يسهّل هذا التواصل إيجاد الفرص للراغبين في الإسهام بطريقة ما في تطوير أرض الوطن، سواء أكان إسهاماً مالياً أو عملياً أو خبراتياً. ثمة نقطة سلبية أساسية في الشبكات الإنترنتية، وهي أن الناس يميلون إلى أن يكونوا أقل التزاماً ومسؤولية إزاء الأشخاص الموجودين ضمن شبكاتهم الافتراضية، وذلك بالمقارنة مع التزامهم بالأشخاص الموجودين ضمن شبكاتهم «الواقعية» المؤلفة من الأقارب والأصدقاء الذين يحتكّون بهم.

يثير هذا الفصل، بالنسبة إليّ، مسألة ما إذا كان يتعيّن على أهل الضفة الغربية وقطاع غزة أن يكونوا أكثر

انخراطاً في شبكتي TOKTEN وPALESTA بغية تسهيل التفاهم والتعاون المشتركَيْن بين فلسطينيي الشتات والفلسطينيين الموجودين على أرض الوطن، ولا سيما لدى رؤية حالات الاحتكاك الحاصلة ضمن الشبكات المذكورة في الفصول السابقة وبينها. وقد يسهم ذلك أيضاً في جعل صيرورة الاندماج أكثر سلاسة في حالة هجرة العودة.

ولدى تناول موضوع هجرة العودة التي تضمّ فلسطينيين من الجيل الأول وحتى الجيل الرابع، لا يسعنا أن ننكر أنه، وخلال ستين عاماً، تشكّلت هويات متباينة، كما لا يسعنا أن نتجاهل مدى ارتباط ذلك بهجرة العودة. ثمة عامل آخر، وهو القرابة، لأنها، كما يبدو واضحاً، تلعب دوراً مهماً في عملية اتخاذ القرارات بشأن هجرة العودة. كما أن العامل المهم الثالث هو القناعات الاقتصادية لمن يقرّرون العودة (ولمن لا يقرّرون).

في ما يتعلق بهجرة العودة، تثير تميمي نقطة في غاية الأهمية لدى قولها إن «أبناء المهاجرين أو الأبناء المولودين في أمريكا لوالدَيْن مهاجرَيْن، لهم تجاربهم واحتياجاتهم الخاصة بهم التي يجب أن تُدرَس دراسة وافية لكي يطَّلع عليها صانعو السياسات، والعاملون في مجال الخدمة الاجتماعية، وأية جهات أخرى تعمل في مجال تحسين مستويات معيشة الأطفال» (ص ١٢٨). فإذا كانت هجرة العودة، ولا سيما تلك المتعلقة بالفلسطينيين، مُحاطة بالمضامين المتعددة المبيّنة في الدراسات المذكورة، بل تتميز أيضاً بتلك المضامين، فقد يتعيّن على صانعي السياسات والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية، وأي اختصاصيين آخرين منخرطين في هذا المجال، وضع برامج للإعداد المهني والإرشاد للفلسطينيين العائدين إلى أرض الوطن. والكتاب، بهذا المعنى، يقدم فكرة مهمة لها تأثيرها لفهم نقطة الانطلاق لوضع مسار أكثر فاعلية ونجاحاً من أجل هجرة العودة.

لكنني من جهة أخرى، كنت أفضّل إضافة فصل آخر إلى الكتاب. فقد تناول كل فصل حالة محددة، وبيَّن مختلف جوانبها السلبية والإيجابية. وبما أن مضمون جميع الفصول يتصل بالقضايا والضغوط المحتملة المحيطة بهجرة العودة و/أو الاستقرار في مكان آخر، فقد كان ليبدو ممتعاً إضافة فصل يخصَّص لتلخيص الجوانب المذكورة كافة. وكان ذلك كفيلاً بتوفير نظرة عامة أكثر وضوحاً للجوانب المؤثرة في هجرة العودة.

* * *

وأخيراً، ولكن ليس آخراً، الكتاب لا يقتصر على عرض وجهة نظر محددة، بل يتخطاها إلى ما هو أبعد. وهو ما يجعل من كتاب حنفي أساساً متكاملاً لفهم هجرة العودة الفلسطينية والعوامل المؤثرة فيها.

الكتاب يصف حالات من واقع الحياة، ولكن استناداً إلى خلفية نظرية ومنهجية، ويُدخل القارئ إلى عالم لا يعي

معظم الناس وجوده، بل إنه بالنسبة إلى بعضهم يظلّ خارج حدود الخيال. والكتاب بذلك يوفر نظرة معمّقة أفضل إلى الوقائع التي تتعامل معها المجموعات الفلسطينية، وإلى الطبيعة المعقّدة لتلك الوقائع، وإلى تاريخها، حاضراً وماضياً. إلى جانب ذلك، يربط الكتاب الأبحاث السابقة حول الموضوع نفسه بالأبحاث الواردة فيه، ليدمجها ضمن مجال أوسع من الأبحاث والأدبيات. ولكل تلك الأسباب مجتمعة، أقترح قراءة الكتاب على كل من يهمُّه معرفة المزيد حول الوقائع التي يعيشها الفلسطينيون، وحول الشتات الفلسطيني، وعلى المهنيين المنخرطين في المعضلات الفلسطينية، وفي هجرة العودة على وجه العموم □

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة

حـــرب اللـغـــات
والسياسات اللغوية

تأليف: لويس جان كالفي
ترجمة: حسن حمزة

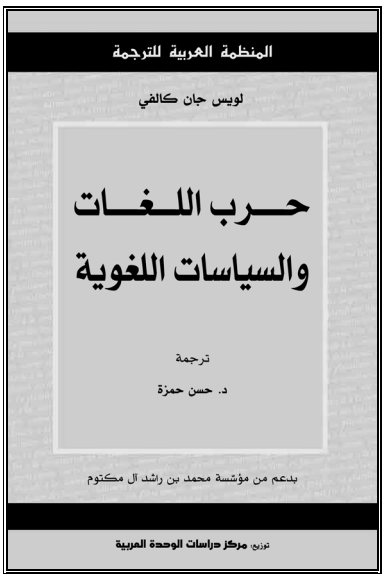

صورة التعدّد اللساني تعود، في اللاوعي، إلى أسطورة بابل، ذلك أن التعددية اللسانية البعيدة عن الفهم، باعتبارها ثراء، هي معيشةٌ على أنها التباس أو خلط بين اللغات، وعلى أنها عقاب إلهي يوقف بناء البرج، وذلك بوضع عراقيل للتواصل بين الشعوب. هذا هو خيال اللسانيين الذين يحاولون إيجاد استعمالٍ للغةٍ وحيدة داخل حدود الدول أو ابتداع لغات كونية اصطناعية.

اعتماداً على تحقيقات ميدانية، وعلى دراسة حالات أفريقية ولاتينو ـ أمريكية وأوروبية وآسيوية، يحلّل المؤلف رهانات السياسات اللسانية ويدعو إلى احترام التنوّع اللساني.

«إذا نجح رجل الدولة... في مراقبة سير اللغة في مرحلة حاسمة، فإنه يضيف إلى سلطته سلطةً أخرى، حفيّة وفاعلة» (كلود حجاج، **إنسان الكلام**).

٤٤٦ صفحة
الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها